

الخطاب المرجعي الاجتماعي وأثره في تحقيق السلم المجتمعي

د. عبد الكريم جعفر الكشفي / مدير تربية ديارى السابق
الباحث هادي حسن شويخ / أمين عام مؤسسة أشور للتنمية وحقوق الإنسان

المقدمة :

لقد كان للمرجعية الدينية الشريفة دور فاعل في أحداث العراق والمنطقة قبل سقوط النظام ولا يمكن لأحد إن يتجاهله إذ يعود تاريخ مشاركة علماء الدين العراقيين في صميم السياسة إلى سنوات الحرب العالمية الأولى، حيث دعا علماء الشيعة للجهاد مع العثمانيين ضد الإنجليز، وساهم بعضهم في القتال فعلا وفي عام ١٩١٨ تأسس في النجف حزب باسم "حزب النجف السري" من ساسة ورجال دين شيعة، وكان برنامجهم يدعو لاستقلال العراق وتأسيس حكومة برئاسة أحد أبناء الشريف حسين ثم الانتفاضة الشعبانية عام ١٩٩١، إلا إن تنامي دورها الأساس والرئيسي في الشؤون العامة ظهر بعد الاحتلال الأمريكي للعراق ٢٠٠٣. وبعد صعود التيارات السياسية الإسلامية والقومية والمدنية إلى السلطة في العراق اثر سقوط النظام البائد وظهرت بعض الأصوات الشعبية تطالب بإشراف ورعاية المرجعية الدينية في النجف الاشرف وعلى رأسها (آية الله السيد علي السيستاني) للعملية السياسية في العراق وعدم ترك الأمور بيد الاحتلال وتلك التيارات السياسية المختلفة وفعلا دعت المرجعية الدينية الشريفة إلى اخذ رأي الشعب في كل الأمور التي تخص البلد ابتداء من الدعوة لتشكيل حكومة عراقية وإنهاء سلطة الاحتلال المؤقتة، ثم الدعوة لكتابة دستور دائم للبلاد من قبل العراقيين، والدعوة أيضا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة لانتخابات أعضاء المجالس المختلفة، (مجلس النواب، ومجالس المحافظات والاقضية والنواحي) لذلك كان ولا يزال - للمرجعية الدينية في النجف الاشرف دور مهم في المرحلة الراهنة لأجل تشخيص نقاط القوة والضعف في الأداء السياسي لتلك التيارات والأحزاب السياسية العراقية، ثم تصاعد هذا الدور وبشكل لافت للنظر بعد دخول تنظيم داعش الإرهابي للعراق وسيطرته على أجزاء مهمة في الموصل والانبار وكركوك وصلاح الدين، وخاصة فتوى الجهاد الكفائي (تمر علينا هذه ألسنه ٢٠٢٠ الذكرى السابعة لفتوى الجهاد الكفائي) لصد

التنظيمات الإرهابية والدفاع عن الوطن والمقدسات وأخرها الوقوف مع الشعب في مطالبته بالتغيير ومحاسبة المسؤولين المقصرين والفاستدين وتوفير الخدمات للشعب. وللكتابة عن هذا الموضوع يتطلب منا التمعن والتبصر بتلك الانتصارات والبحث عن القوة الحقيقية الكامنة وراء تلك الحشود العظيمة ، لهذا ارتأينا أن نقسم البحث إلى فصل واحد ومن ثلاثة مباحث تناولنا في الأول ومضات تاريخية عن فتاوى المرجعية ، وفي الثاني المرجعية وفتاوى الجهاد المقدس ، وفي المبحث الثالث فتاوى المرجعية والأمن السلمي ، لنختتم بحثنا بخاتمة ونتائج للبحث ومن ثم قائمة بأهم المصادر الداعمة للبحث .

إن النصر الحقيقي على "داعش" أن شاء الله سيتمثل في نهاية بألتفاف الشعب حول مرجعيته الرشيدة والتي عودتنا على مواقفها الحاسمة في أصعب الظروف لتكون بذلك صمام أمان لكل العراقيين والداعم الأساسي لقوات الحشد الشعبي مدعومة بالقوات المسلحة وأبناء العشائر الغيارى ليخرج العراقيون من المعركة أمة واحدة عراقية يجمعها وطن نهائي واحد هو العراق الجميل الواحد المستقل المزدهر.

المبحث الأول : ومضات من تاريخ فتاوى المرجعية

إن تاريخ علماء الشيعة الجهادي وملء بالأحداث الملهبة والمهمة والتي لا يمكن اختصارها في بحث أو بحثين ، لاسيما الحديث منها وهو رهين التاريخ النضالي والجهادي الدامي الذي قامت به المرجعية الرشيدة والعلماء المجاهدون ، لقد كان هذا النضال في حقبة بالغة الحساسية من تاريخ المسلمين في العراق ، وكان الرجال الدين والمرجعية دورهم المميز بدأ من ثورة التنبك مروراً بالاحتلال الروسي لإيران ، والاحتلال البريطاني للعراق وثورة العشرين وأخيراً وليس آخراً فتوى الجهاد الكفائي الذي أصدرته المرجعية بالجهاد ضد عصابات (داعش) ومن لف لفهم من أزالام النظام السابق وبقايا البعث المقبور .

لقد شاب هذه الفتاوى العظيمة عبر مسارها الكثير من التشويش والبخس ، اذ حاولت الدوائر المعادية والاستكبار العالمي بأضعاف الترابط بين المرجعية والأمة الإسلامية

وإيجاد حواجز بينهما ٠٠٠، فقد استطاع الاستعمار والمتعاونين معهم استقطاب العديد من الكيانات والوجودات السياسية والدينية، لكنها عجزت على الحصول على تعاطف المرجعية أو تعاطف مرجع شيعي واحد بل ان المرجعية والعلماء الراجعون للمرجعية حددوا منذ البداية موقفهم المبدئي من الاستعمار ومقاومة تدخله في بلاد المسلمين ورفض إي خيار يمس استقلال البلدان الإسلامية ٠

لقد ركزنا في هذه الوريقات على حقبة التحدي الاستعماري للبلاد الإسلامية خلال القرنين الماضيين وهذا التحدي أخذ أنماط عديدة من مواجهة تاريخية لكنها تجتمع في هدف واحد هو مواجهة الهجمة الاستعمارية والتطرف الإسلامي والسعي لتحقيق استقلال البلاد وسيادة الأمن والأمان ٠ لقد كانت فتاوى المرجعية الرشيدة وعلمائها الدور الأكبر في التأثير على حركة الإحداث وصناعة الموقف التاريخي البارز في حياة الأمة الإسلامية خلال تاريخها الحديث في الظرف الخالد التي تعيشه الأمة الإسلامية ورغم صعوبة الأجواء التي أحاطت بالمرجعية لكنها لم تلق كامل التأثير على حركة الإحداث السياسية والاجتماعية فلقد كانت للمرجعية وفتاويها الحضور الفاعل على حركة الإحداث ٠ ولقد دخل على الساحة الراهنة ، وأخيراً المحاولات الإرهابية والداعشية التي تحاول تحجيم وإلغاء تأثير المرجعية على الساحة وما يلي ومضات من فتاوى الجهاد للمرجعية الرشيدة :

لقد كانت أولى فتاوى الجهاد في العراق وإيران التي أصدرتها المرجعية فيما تخص حركة المشروطية في إيران وإحداثها عام ١٩٠٦ م وكذلك الحركة الدستورية العثمانية عام ١٩٠٨ م بصماتها على الحس السياسي وتشكلت بدايات الوعي السياسي وبداية الإرهاصات الحزبية في المدن العراقية فأسست عدة أحزاب سياسية في النجف والبصرة واستتطبل وطهران حيث برزت رجال دين مجاهدين كثر يطول الحديث عنهم ٠٠٠، وحركة المشروطية هي حركة المطالبة بالدستور وسميت بهذا الاسم لان الداعين لها اعتبروا مواد الدستور بمثابة شرط على السلطان أو الملك ٠٠ بها في حكم رعيته وقد

استمدت هذه الفكرة من فكرة العقد الاجتماعي التي شاعت في أوروبا بعد ثورة الفرنسية .

ثم جاءت ثاني فتاوى الجهاد الذي أصدرته المرجعية في العراق وإيران هو عندما تم احتلال إيران من القياصرة الروس عام ١٢ تموز / ١٩٠٩ م حيث حارب هذا الاحتلال الوعي الإسلامي لدى المرجعية في إيران والعراق عام ١٩١١ ، فقد وقف علماء العراق وعلى رأسهم الشيخ محمد رضا الشيبية والشيخ عبد الكريم الجزائري والسيد مهدي الحيدري والسيد إسماعيل الصدر والشيخ أحمد الصافي والشيخ مهدي الخالصي وقفوا موقفاً شديداً ضد الاحتلال الروسي لإيران وأصدروا فتاوى الجهاد ضده مطلقين على موقفهم هذا اسم حركة الجهاد التي وجدت استجابة جماهيرية واسعة في الجمهور المسلم وتشكلت كتائب المجاهدين العراقيين لمحاربة روسيا وإخراجها من إيران . وعند إعلان علماء الدين الجهاد تجمع آلاف المقاتلين في الكاظمية وقد نصبت الخيام في أطراف البلدة ولمسافات طويلة وخرجت العشائر العراقية في عشرة آلاف مقاتل الى منطقة المحمودية لاستقبال علماء الدين والمجاهدين القادمين من النجف جنوب العراق ، وقبل وصول الطلائع إلى الكاظمية وصلت الى العراق إخبار انسحاب القوات الروسية من إيران .

وبسبب فتوى الجهاد التي أصدرتها مرجعية النجف سُمح لأبناء الشيعة دخول المدارس الحكومية والعسكرية التي كانت حكرًا على أبناء السنة وأدخلت العلوم الحديثة واللغات اللاتينية للمدارس وفتح المدرسة الجعفرية عام ١٩٠٨ والمدرسة المرتضوية ، وأصدرت مجلة العلم عام ١٩١٠ للسيد هبة الدين الشهرستاني الذي عاضده محمد حسين كاشف الغطاء وتميزت مساعي هذين الرجلين بنشر الوعي السياسي والثقافي الذي مهد لثورة العشرين في العراق .

أما فتوى الجهاد ضد الاحتلال البريطاني ، والذي ما ان دخلت القوات البريطانية الأراضي العراقية عام ١٩١١ م حتى ارتفعت الدعوات الجهاد ودوت في كل أرجاء العراق ، حيث أصدرت المرجعية في النجف عدة فتاوى للدفاع عن بيضة الإسلام ضد

العدو الكافر وصدر محمد سعيد الحبوبي والسيد كاظم البردي والشيخ الخالصي وشيخ الشريعة مصطفى الكاشاني وعلي الداماد فتاوى بالجهاد ضد المحتل البريطاني ، اذ أفتى محمد تقي الشيرازي في سامراء مقر المرجعية الدينية آن ذاك فتوى بضرورة الجهاد ومحاربة المحتل البريطاني وأرسل ابنه محمد رضا لالتحاق بجامعة من العلماء في جبهات القتال في الجنوب كما وصل الى النجف ٦٠٠ فارس من المجاهدين الأكراد وتحركت كتائب شعبية في عدة مدن لتلبية فتوى الجهاد ، بعد ان أدرك العراقيون أنهم أمام حقيقة استعمارية بغیضة تنوي استعباد الشعب العراقي وامتصاص ثرواتهم وسحق كرامتهم

...

فقد أصدرت المرجعيات الدينية في العراق فتاوى التصدي للمآرب البريطانية في ١٩٢٠/٤/٢١ م ، وعقد اجتماع كبير في بغداد بمناسبة ولادة الإمام الحسين عليه السلام في جامع الحيدرخانه ضم قيادات التحرك السياسي في عموم العراق للتنسيق فيما بينهم لتصعيد نشاط الجهاد ضد سلطات الاحتلال وقد انتخب المجتمعون وفداً لتقديم المطالب الأمة ، واللقاء بالوكيل الحاكم الملكي العام في بغداد ، لم تلق مطالب رجال الدين والمرجعية آذان صاغية لدى البريطانيين ، مما اضطر رجل المرجعية الأول محمد تقي الشيرازي إصدار فتوى الكفاح المسلح

لإخراج المحتل من العراق ، وقد ذهب جمع من العلماء إلى ضريح الإمام الحسين واقسموا جميعاً على ما اتفقوا عليه .

لقد بدا للمرجعية وعلماء الدين ان البريطانيين لا يريدون الاستجابة لمطالب الشعب وهذه الحالة ولدت الى اندلاع الثورة العراقية في ٣٠ حزيران عام ١٩٢٠ م ليستكمل فيها المشروع الشيعي السني الطويل في العمل السياسي ضد الاستعمار الذي بدأ بالتحرك السياسي ثم لجأ إلى العمل المسلح حين لم ثمة خيار آخر .

وكانت آخر فتاوى المرجعية هي فتوى الجهاد الكفائي ضد الخطر الجديد الذي يهدد بيضة الإسلام الا وهو حركة داعش الوهابية التي سيطرة وبواسطة الاستكبار العالمي بالسيطرة على أجزاء من العراق وسوريا ، لقد كانت لفتوى المرجعية الأثر الكبير في

وقف تقدم داعش للوصول الى بغداد والمرآد الدينية في كربلاء والنجف وضد المرجعية إضافة الى فتاوى الدعم المادي والمعنوي لسرايا الحشد الشعبي والقوات المسلحة .

المبحث الثاني : المرجعية وفتاوى الجهاد المقدس

المعطيات الصادرة عن الإحداث في العراق تعكس العديد من الصور والتجليات لحقائق واضحة وضوح الشمس، تظهر في كل مناسبة مواقف وشخص وقيامات، ومتغيرات لا تفتأ ان تكون مفصلية، لترسم في كل منعطف خارطة جديدة لمسار الإحداث المتداخلة، سياسيا واجتماعيا واقتصاديا. حتى بات لدى القاصي والداني رؤية متكاملة تبين له الخيط الأبيض عن الأسود، فتكشف تارة عمن حمل العراق شعبا ووطنا بين جنبه وروحه، وبين من اتخذ من هذا العنوان مصطلحا للمتاجرة والمماكسة والتربح الشخصي، ماديا أو معنويا، لتطيح المحن التي مرت بهذا البلد الكثير من الألقعة المزيفة، ممن أتقن المكر والنفاق والخديعة. وفي الوقت ذاته كشفت عن معادن الأوفياء للدين والوطن والأمة الإسلامية والعربية، لتصقل بذلك درر الرجال ممن أوفوا بما عاهدوا الله عليه. ما تعرض له العراق من نكسة اهتز لها صميم الدولة، وكادت لولا لطف الله وهمة الغيارى ان تطيح بمكتسبات العهد الجديد، وتبدد سيل الدماء الذي جرى على مدى عقود في سبيل إقامة نظام ديمقراطي ضامن للحرية والتعددية للفرد والمجتمع، لقد كان لتهديد داعش والحركات التكفيرية التي تتخذ من الإسلام ثوبا لها اثر كبير في حشد طاقات واسعة من الشعب للوقوف بوجه هذه الهجمة الشرسة التي تستهدف بيضة الإسلام، وعلى الجميع الانتباه الى وجود محاولة مستمر لتصوير انتفاضات وثورات الشعوب المظلومة بوصفها سيناريوهات مفتعلة من قبل بعض الأجهزة الدولية .

ولعل اصطفااف المرجعية الرشيدة واتخاذها الإجراءات المناسب وهذا الأمر ليس بعيد عن مواقف المرجعية والتي هي صمام إمام كلمات اشتد الخطر وضائق السبل، لذا كان لنداء المرجعية الرشيدة الدور الفاعل حيث هب العراقيون من كل حذب وصوب، لنصرة العراق والدفاع عن عرضه وأرضه وماله، فضرّبوا أروع البطولات التي سطرّوها في معارك التحرير وكتبوا ملاحمهم بحروف من ذهب، نقشت على صفحات

التاريخ بصور خالدة لا تنسى أبداً على مر الزمان ، فكان النداء صرخة في وجه الظلم والهمجية التي أرادت بشعبنا الأذى ، ولكن أبناءنا من الحشد الشعبي أبوا الا يحصل ذلك ، فتناخوا فيما بينهم ، وسحقوا رؤوس الخونة والإرهاب من الدواعش التكفيريين ومن لف لفهم وحققوا انتصارات لا مثيل لها في امري وحمرين وصلاح الدين والسامراء رغم التصريحات والمواقف النشاز لبعض الكتل ورجالات كانتونات السياسة الداعمة لداعش وهناك مسالة أخرى ظهرت بعد ٢٠٠٣ وهي وسائل الإعلام التي ليس لها وسيلة فنية فقط بل هي إحدى وسائل الهيمنة السياسية وكذلك صعود الدور التركي القذر.. كما ان أمريكا سعت لتحسين صورتها أمام الشعوب العربية.

لقد كان لشعبنا الأبي الدور الكبير في إسناد فتوى الجهاد المقدس وأن الوقوف مع القوات الأمنية والجيش والحشد المقدس ومساندتهم واجب شرعي ووطني تمليه الظروف على كل عراقي شريف غيور على أرضه وعرضه ، وإن تضمن الخطط العسكرية لمخارج تأمين إجلاء المدنيين وتحرير تلك المناطق هو بحد ذاته دفاع عن حقوق الإنسان التي انتهكتها عصابات داعش الإجرامية بأبشع الصور. إننا مطالبون اليوم ان ندعم قوات الحشد المقدس بالغالي والنفيس لوقفته البطولية وان نشيد بقوة بفتوة المرجعية وتوجيهاتها التنظيمية لجهود الحشد الشعبي ودعوتها لتأمين سلامة المدنيين سكان تلك المناطق ، كما طالبت بتكثيف الجهد الحكومي لمعالجة الآثار التي سببتها هذه الهجمة الشرسة على العراق شعبا وحضارة ، وقد تسال البعض عن سبب تأخير الفتوى؛ إن سبب تأخير إصدار الفتوى لا يعني تسليما نهائيا بالنتائج بل يعني صبرا وحكمة مسلحة بالإرادة والاستقلال والسيادة والحرية وهي جاهزة الاستخدام كل الوسائل المشروعة في اللحظة المناسبة دون تأجيل المعجل أو تعجيل المؤجل.

لقد أثبتت وقائع الإحداث الحشد الشعبي تجربة متفردة في تاريخ حركات التحرر الوطني ومحاربة الإرهاب ودرس كبير في مواجهة الانهيار النفسي والهزيمة العسكرية وخطوة مهمة لتحرير الأرض واسترجاع السيادة .ولعل هذه هو الأهم من وجهة نظر المرجعية الرشيدة ؛ لأن استعادة الأمة لإرادتها وقدرتها على مواجهة التحديات

والتداعيات ضمان لكل العراقيين ومصدر يبعث الطمأنينة في نفوسهم ، سيما وأن الحشد الشعبي المقدس بات يحقق الانتصارات تلو الانتصارات في ظل الانقسام والتآمر الدولي والإقليمي وضعف الخطط والمستلزمات ، ولقد انقلبت المعادلات والمؤامرات ، وأنا نشمن ونحيي بطولات أبنائنا من القوات الأمنية والحشد الشعبي لما يسطروه من بطولات وتضحيات لتحرير المناطق العراقية التي وقعت تحت سيطرة العصابات الإجرامية اللاإسلامية .

ان هذه التجربة الفريد والتي أملتھا الظروف الصعبة والخطر الاتي من خلف الحدود لتمزيق بيضة الإسلام النقية وتقسيم العراق الغالي الى دويلات تحكمها عصابات مجرمة تتخذ من الاسام ثوبا خرقا...لقد كانت تجربة الحشد المقدس نموذجا منيرا وفريداً لتلاحم الشعب العراقي الابي المجاهد بكل قواه وفئاته وقومياته زالت وأماطت الستار لمن كان على أعينهم غشاوة ، وان الشهادة في الدفاع عن بيضة المسلمين هي اعلى أنواع الشهادة عبر التاريخ الطويل فقد كان للمرجعية الدور الكبير في دفع الناس للتضحية في سبيل الإسلام وان خط الشهادة يتحمل مسؤوليته المرجع على أساس ان المرجعية هي امتداد للنبوة والإمامة. فتحية لشبابنا وتحية للقوات المسلحة وتحية للحشد الشعبي المجاهد، وتحية وإجلال وإكبار للشعب العراقي وللأمهات اللائي أنجن رجالاً وأرضعنهم حب الوطن وتحية للآباء الذي سقوا أبنائهم من الوفاء والشجاعة ، ورفعوا رؤوسنا عاليا في سماء الوطن ، وحفظتم الأرض والعرض ، إنها رسالة الى التاريخ ، أنكم مؤمنون صدقتم بما عاهدتم الله ، فطوبى للرجال الأمناء على شعبهم وأهلهم وأبنائهم ، وطوبى لكل من يقف موقف الشرفاء في يوم ضاعت فيه القيم ، وانحطت الأخلاق ، وتبا لكل من يصد عينيه عن أهله يوم الضيق .

إن هذه الهبة المباركة جاءت لتقلب موازين القوى لصالح وطننا الذي استباحته قوى الظلام والشر والحقد بعض مدنه العزيزة بغفلة من الزمن وتآمر شرس داخليا وخارجيا لتزداد جراح المواطن العراقي المنكوب بالفساد والمنهوب ماله وخيراته ، لقد أسقط الحشد الشعبي بما يمتلك من حس وطني عال وعقيدة قتالية وروح استشهادية كبيرة كل

مراهنات ومؤامرات الأعداء ودواعش الداخل والخارج ، فها هم يكيلون الضربات الموجعة لشراذم داعش ويسحقون فلولهم ويحررون أرضنا بشجاعة نادرة وهم يستلهمون روح التحدي والنصر من عظمة الرموز الدينية والوطنية، واضعين نصب أعينهم أحدى الحسنيين النصر المؤزر على الأعداء ودحرهم للأبد أو نيل الشهادة، وقد روت دماؤهم الزكية أرضنا العزيزة في كل مدنا التي دنستها عصابات داعش في آمرلي والانباء وديالى وصلاح الدين ، فكانوا بحق السند القوي لأبطال جيشنا الجسور وشرطتنا الوطنية وهم يذودون عن الأرض والعرض ، فهنيئاً الشهادة لمن نالها والنصر المؤزر بإذن الله لشباب الحشد الشعبي وهم يتقدمون الصفوف لتحرير كل شبر من أرضنا العزيزة من دنس جرذان داعش ومن يناصرهم من أعداء وطننا الغالي . روعة البطولات التي يسطرها أبطال الحشد الشعبي ، فأنها لا يمكن أن توصف إلا بالصرخة الكبرى التي أذهلت الأعداء وقلبت الموازين وقضت مضاجع أرباب الفتنة وقلبت الطاولة على رؤوسهم وقطعت الطريق على مخططات التقسيم الرامية إلى إلغاء العراق من الخارطة السياسية والقضاء على دوره الريادي ومكانته المرموقة في المنطقة والعالم . ولا بد من أن نقف هنا بإجلال وإكبار لفتوى المرجعية الرشيدة في النجف الأشرف لسماحة السيد السيستاني (دام ظله) التي كان لها الفضل الأول في هذا السيل البشري من المجاهدين لأبطال الحشد الشعبي ولا نوفي تضحياتهم . حيث ان فكرة الجهاد الأصلية عند المسلمين والعرب تبرهن عن إدراكهم لفكرة الاستمرار والخلود في حياة الأمم الأخرى فالفرد يفنى والحيل ينقضي ليحفظ للأجيال المقبلة حريتها اذ لا حياة بغير الحرية والشعب الذي يفقد حريته يعيش عيشة الميت الفاقد .

فمنذ أن سقط النظام السابق تهدمت معه المؤسسة العسكرية بكاملها وكان أملنا أن تبنى من جديد على أسس تليق بعراق الحضارات ولكن ما يؤسف له راح السياسيون يتصارعون على خيارات ومناصب الدولة ناسين أن هناك شراً وأخطاراً تحيط به من كل الجهات . وبشكل مفاجئ ظهرت قوى الظلام من المتطرفين والبعثيين وغيرهم تحت عنوان داعش . وبين ليلة وضحاها تساقطت المدن العراقية بأيديهم التي لا ترحم وأصبح

نصف العراق محتلا ولم نجد جيشا سوى قوائم من الأسماء الفضائية ومئات من الشباب العزل تساق للذبح في سبايكر وهنا أصبح الخطر واضحا ليس على الإنسان العراقي بل حتى المراقدة المقدسة ناهيك عن ثروات البلد وأصبح الشعب بكل أطيافه حائراً مهزوماً أمام هذا البلاء يبحث عن منقذ وفعلاً كانت الحوزة الدينية والسيد السيستاني المسؤول الأول عن طبيعة المواجهة إذ نادي بفتوى الجهاد الكفائي فهب الشعب لتلبية النداء دفاعاً عن الدين والأرض والعرض وهاهم يتسابقون على الشهادة وقد تحققت الانتصارات على الأرض، نعم لو لم تكن الفتوى لما بقي شيء في العراق .

فهذه الانتصارات لها أهمية كبيرة في فتح آفاق إيجابية واسعة لتسوية المشاكل، وتعزيز التلاحم بين جميع المكونات العراقية، وأيضاً يجب الاهتمام بمستحققات الحشد الشعبي ودفع مرتبات المتطوعين وتوفير المطلوب من الذخيرة والأسلحة والمعدات لمواجهة الأعداء وتحقيق انتصارات المستقبل، لذا يجب إن تشكل لجان متخصصة لرعاية مقاتلي الحشد الشعبي واستيعابهم بالكامل ضمن إطار الدولة وتقديم يد العون لعوائلهم وإدراج الشهداء منهم ضمن فقرات مؤسسة الشهداء، كذلك نطالب بعدم الزهد برجال الحشد الأبطال من الذين سطوروا أروع الملاحم في معاركهم مع الإرهاب طاعة للمرجعية وحفاظاً على المقدسات وتحريراً للأراضي المغتصبة، دفاعاً عن الوطن والمواطنين.

وما عسانا نقول إزاء ما يسطره أبطالنا الميامين من ملاحم بطولية في سوح الوغى وهم يقاتلون نيابة عن الإنسانية جمعاء من أجل القيم والمبادئ التي أرسى دعائمها جميع الرسل والأنبياء فما من نبي مرسل أو كتاب منزل إلا ويدعو إلى المحبة والتسامح والسلام، وعصابت داعش تدعو للكره والبغضاء وقتل البشر بوحشية مقيتة وهو بناء الله الذي كرمه وسخر له كل شيء، وهذه العصابت الإرهابية التي عاثت في الأرض فساداً ولم ينج منهم بشر ولا حجر كان لابد من الرجال أن يتصدوا لهم، فتناخى أبطالنا من رجال الجيش والشرطة والحشد الشعبي ملبين نداء الوطن مسترخيين أرواحهم من

أجل عزته والجود بالنفس أقصى غاية الجود ، فما عساني أقول بوصف بطولات هؤلاء الأبطال الشجعان الذين كلت الألسن عن وصف بطولاتهم ..وقديما الا قول أبي تمام:-
السيف أصدق أنباء من الكتب ... في حده الحد بين الجد واللعب
إن أفضل الطاعات على الإطلاق الجهاد والتعاون لردع هؤلاء الطغاة عن البغي وان
ليس للإنسان شيء في الدنيا والآخرة إلا بالعمل والكفاح من البداهة ان القوة شرط
أساس لكل جهاد ونضال ومن البداهة أيضا ؛ إنه لا قوة الا بالوحدة وهل ذهبت
الأندلس من قبل فلسطين من بعد ألا بتفريق الكلمة وتصعد الصف.

ختاما أقول أيها الرابضون يسوح الوغى نحن مدينون لكم بكل شيء ، وما عسانا الا
نرفع أكفنا داعين الله تعالى أن يسدد خطاكم وينصركم على القوم الظالمين ويعيدكم إلى
دياركم سالمين غانمين محملين بأكاليل الغار وأنتم تعيدون رسم ابتسامة النصر والفرح
على ثغر العراق الباسم وطن الحب ودار السلام الذي ظل عصيا على الأعداء على مر
الزمن فتاوى المرجعية ودورها في الأمن السلمي .

المبحث الثالث : فتاوى المرجعية والأمن السلمي

لم تكن المرجعية الدينية بعيدة عن متغيرات الواقع العراقي وأحداثه ، كما أن هذه
الأحداث لم تكن بعيدة عن المرجعية وتوليد آثار وضغوط على سلوكها ودورها الديني
وعليه فقد تأثرت هذه المؤسسة بهذا الواقع وتعاطت مع الوقائع والأحداث التي مرت
به.

وتعدّ مرجعية السيد السيستاني مسموعة في الوسط الشيعي العراقي. اذظنّ أنى بالمرجعية
(النجف في العراق) عن الميل إلى طرف دون آخر، في الساحة الداخلية. وعلى الرغم
من كثرة أتباعه، إلا أنه بقي بعيداً من الانخراط المباشر بالسياسة، وتدخلاته في الوضع
السياسي كانت نادرة منذ الغزو، الذي قادته الولايات المتحدة عام ٢٠٠٣ ، إذ قال مع
بداية الغزو الأميركي للعراق إنه ((إذا كان هناك حاجة إليهم (أي الأميركيين) فليكن
عملهم بإشراف الأمم المتحدة، لا أن يكون وجودهم في العراق على نحو قوات احتلال.
إلا أنه في أواخر عام ٢٠٠٣ تدخل في السياسة للمرة الأولى، داعياً العراقيين إلى المشاركة

الكبيرة في الاستفتاء على الدستور، الذي أعقبه تشكيل أول حكومة انتقالية. كما دعا سماحته في فترات العنف الطائفي في البلاد بين عامي ٢٠٠٦ و٢٠٠٨، إلى التهدئة. وبعد مرور عام على ذلك، تدخل مرة أخرى لإنهاء المعركة بين جيش المهدي، الذي قاده الزعيم الشيعي مقتدى الصدر، والقوات الأميركية في عام ٢٠٠٤.

وفي الوضع الراهن، بعد هجوم "داعش"، وجه سماحته دعوة ضمنية إلى تشكيل حكومة وطنية تحظى بتأييد كل العراقيين لها القدرة على تحمل أعباء البلد ومواجهة خطر التطرف المتمثل بـ(داعش)، كما طالب سماحته البرلمان بالانعقاد في المواعيد الدستورية، لتشكيل "حكومة تحظى بقبول وطني". ودعا منذ أيام على هجوم التنظيم، العراقيين من كل الطوائف إلى "مقاتلة داعش"، موضحاً أنه إذا لم يتم طرد هذه الجماعة الجهادية المتطرفة من العراق، فسيندم الجميع غداً، ومعتبراً إياها جماعة تكفيرية، وبلاء عظيم، ابتليت بها منطقتنا.

إما بما يخصّ المسألة الكردية، فدعا إلى عدم التخلي عن مدينة كركوك المتنازع عليها بين العرب والأكراد، مؤكداً أنه "لا يسمح بدمجها أو بيعها، لأنها نفس كل عراقي، مهما يكن اعتقاده الديني، وأن موضوعها غير قابل للنقاش، أو مسموح بطرحه. وقال إن "ثروات العراق يجب ألا تُقسّم بين أشخاص سمحوا لأنفسهم بالتحدث باسم العراق، وهم يسعون لتقسيمه وفق المصالح الخاصة.

أما ما يتعلق بمسألة الفتنة الطائفية، فقال إن "هذا العمل مرفوض تماماً"، موضحاً أن "لا صراع دينياً بين الشيعة والسنة في العراق بل هناك أزمة سياسية ومن الفقراء من يمارس العنف الطائفي، للحصول على مكاسب سياسية، وخلق واقع جديد، بتوازنات مختلفة، يُضاف إلى ذلك ممارسات التكفيريين الذين يسعون إلى تأجيج الصراع بين الطرفين، ولهم مشروعهم المعروف".

وبما يخصّ مسألة الدستور العراقي الجديد، أوضح أن "أصل الفيدرالية ونوعها المناسب للعراق يجب أن يقرّه الشعب العراقي، عبر ممثليه المنتخبين، مشيراً إلى أن الإسلام هو دين غالبية الشعب العراقي وإذا كُتب الدستور بأيدٍ منتخبة من قبل العراقيين، فمن

المؤكد أنه ستمثل فيه قيم الإسلام، وتعاليمه السمحاء. مشدداً على أن "دستور على أساس فكرة ولاية الفقيه، ليس وارداً.

ورأى في موقفه من موضوع الانتخابات الرئاسية العراقية الأخيرة أن الشعب العراقي قرر مصيره بنفسه من طريق إجراء الانتخابات، ودعا مقلديه إلى المشاركة في التصويت، باعتبارها واجباً شرعياً.

لقد كانت المرجعية الرشيدة متمثلة بالسيد السيستاني حفظه الله وما زالت على علم ودراية بمخططات الاحتلال في زرع الفتنة الطائفية وتقسيم البلد إلى دويلات متناحرة قائمة الاصطفاف الطائفي والمناطقي والتي يمكن عدها القنبلة الموقوتة التي تهدد النسيج الاجتماعي العراقي، وإن إثارة الدوافع والانفعالات المذهبية من جهات دينية ورسمية وسياسية ستكرس الكراهية ثم الرغبة في الانفصال وتقسيم العراق إلى دويلات صغيرة، علماً بأن العشيرة كوحدة اجتماعية تعد عامل توحيد، على الرغم من تباين انتماءات أبناء العشيرة الواحدة المذهبية"، وأن الصراع الدائر في العراق، الذي وصل إلى حمل السلاح، أخذ طابعا مناطقيا بمزاعم الدفاع عن المذهب، بتشجيع من جهات رسمية.

الكل يعلم ان المرجعية الدينية في العراق خصوصا وفي مجمل الدول التي يتواجد فيها الشيعة عموما لها خصوصية التوجيه والإرشاد والنصح من جانب ووضع منهج العمل بالتعبد على فتاويها من جانب آخر حيث تكون الفتوى ملزمة لإتباع أي مرجع يصدر فتواه باتجاه تحقيق الغرض الإلهي وما يتعلق بحياة الناس عموما حين تتعرض حياتهم ومقدساتهم ودينهم الى الخطر الداهم. اليوم نحن في العراق نمر بأقسى أزمة أمنية تمر عليه لأول مرة وبهذا الحجم المؤثر في الواقع السياسي والاجتماعي ان العراق يعاني اليوم من مشاكل حقيقية وتحديات كبيرة فبالإضافة الى التحدي الأكبر في محاربة الإرهاب الداعشي والتحديات الأمنية الأخرى الناجمة من احتضان البعض للإرهابيين ودعمهم لهم في الفتك بإخوانهم وشركائهم في الوطن بالأحزمة الناسفة والسيارات المفخخة وفي المقابل اعتداء البعض من حاملي السلاح خارج إطار الدولة على المواطنين الآمنين والتعدي على أموالهم وممتلكاتهم، بالإضافة إلى التحدي الأمني بمختلف صوره

هناك التحدي الاقتصادي والمالي الذي يهدد بانهيار الأوضاع المعيشية للمواطنين نتيجة لانخفاض أسعار النفط في الآونة الأخيرة من جهة وغياب الخطط الاقتصادية المناسبة وعدم مكافحة الفساد بخطوات جدية من جهة أخرى ، ومع كل هذا المشكل نجدها الراعي السلمي وصمام الأمان الذي يجمع العراقيين في مختلف طوائفهم وإثنياتهم الدينية والعرقية ، فقد وجهت دعوات متكررة لأطراف العملية السياسية من مختلف المكونات إلى رعاية السلم الأهلي والتعايش السلمي بين أبناء هذا الوطن وحصر السلاح بيد الدولة ودعوة المسؤولين والقوى السياسية التي بيدها زمام الأمور إلى ان يعوا حجم المسؤولية الملقاة على عواتقهم وينبذوا الخلافات السياسية التي ليس وراءها الا المصالح الشخصية والفئوية والمناطقية ويجمعوا كلمتهم على إدارة البلد بما يحقق الرفاه والسعادة والتقدم لأبناء شعبهم، إلا إن الساسة والمتاجرين بدماء العراقيين لم يكونوا على قدر المسؤولية من ذلك ، وهذا ما دفع المرجعية الرشيدة في النأي عن نفسها وعدم التدخل في السياسة متخذة من الصمت سلاح بوجه هؤلاء الساسة .

لقد دأبت المرجعية الرشيدة منذ اليوم الأول للاحتلال إلى اخذ رأي الشعب في كل الأمور التي تخص البلد ابتداء من الدعوة لتشكيل حكومة عراقية وإنهاء سلطة الاحتلال المؤقتة، ثم الدعوة

يعتقد أنها الأساس المتين للعملية السياسية وللحياة الاجتماعية في أي مجتمع أو بلد، ومن خلال التأمل في تجارب الأمم التي تتمتع بنظم سياسية مستقرة وبحياة هادئة فسلامة الحياة السياسية يكون بوجود انتخابات حرة نزيهة تعبر عن رأي الأمة وأرادتها، على أن إعطاء رأيه بالانتخابات لم يكن ابتدائيا بل جاء كجواب لتساؤل عرضه عليه بعض مقلديه، وقد أجاب على التساؤل المذكور بصفته مرجعا للتقليد لا زعيما سياسيا ولا وليا فقيها، كما أن إصراره على الانتخابات يأتي من لكتابة دستور دائم للبلاد من قبل العراقيين، والدعوة أيضا لإجراء انتخابات حرة ونزيهة لانتخابات أعضاء المجالس المختلفة، (مجلس النواب، ومجالس المحافظات والاقضية والنواحي)، وهي تحاول في كل ذلك الحفاظ على الأمن السلمي للمواطن العراقي ، ولا تزال تمارس دورها على الرغم

من مقاطعتها للسياسيين لأجل تشخيص نقاط القوة والضعف في الأداء السياسي لتلك التيارات والأحزاب السياسية العراقية، ثم تصاعد هذا الدور وبشكل لافت للنظر بعد دخول تنظيم داعش الإرهابي للعراق وسيطرته على أجزاء مهمة في الموصل والانبار وكركوك وصلاح الدين، وخاصة فتوى الجهاد الكفائي لصد التنظيمات الإرهابية والدفاع عن الوطن والمقدسات وأخرها الوقوف مع الشعب في مطالبته بالتغيير ومحاسبة المسؤولين المقصرين والفاستدين وتوفير الخدمات للشعب.

وإذا عدنا إلى أسباب تدخل المرجعية الدينية في الأمور السياسية والعامة للبلاد، فإن هناك عدد من الأحداث والتطورات التي ظهرت في العراق بعد الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، جعلت المرجعية الدينية الرشيدة تنهض من طورها التقليدي الذي ابتعد عن التدخل المباشر في الأمور السياسية للعراق، إلى التدخل المباشر، وبطرق عديدة منها التوجيه والإرشاد، ومنها إصدار البيانات حول العمل السياسي ومنها دعوة ومساندة الجماهير في مطالبها السياسية والاجتماعية ومنها الدعوة إلى التهذئة وعدم الانجرار وراء الفتن الطائفية، للحفاظ على وحدة البلد وتوفير والأمن السلمي للمواطن، ويمكن إن ندرج بعض هذه الأسباب لذلك ومنها:

١- ترى المرجعية أن دورها يعني الأشراف على شؤون المؤمنين الروحية والعبادية والاجتماعية وهي تكليف وليس تشريف وهي قبل كل شيء مقام ديني اجتماعي وليست مركزا سياسيا، لذا إن الانتخابات في نظر المرجعية ليس شأنا سياسيا فقط بل هي شأن اجتماعي والشأن الاجتماعي يدخل في دائرة اهتمامات المرجعية وبحكم تصديه لمقام المرجعية الدينية، (آية الله العظمى السيد علي السيستاني) نفسه ملزما بالتعاطي في قضية الانتخابات والتي باب التلميح والحدس باحتمال ميله للإيمان بولاية الأمة على نفسها وبقيومومتها على ذاتها حيث لم يقم لديه الدليل على ولاية الفقيه المطلقة التي يقول بها البعض لكن ذلك لا يعني عدم تعاطيه السياسة مطلقا، خصوصا وان هناك الكثير من الساسة العراقيين والأجانب قد طرق بابه لأخذ المشورة منه في أمور العراق المختلفة.

٢- إن تدخل المرجعية في الحياة السياسية، نابع من مواقفها وحرصها الشديد على أن ينال كل العراقيين حقوقهم، وان لا يكون هنالك تمييز لشريحة معينة على حساب بقية شرائح الأمة، وتأتي أيضا من تفهم المرجعية الرشيدة لأهمية الدستور في حياة أي أمة وهي ترى أهميتها في حياة الأمم المتحضرة، وهو يتماشى مع ما تدعو إليه المرجعية من إحلال السلم والعدالة الاجتماعية لكافة مكونات الشعب العراقي وان لا يكون لفئة ما امتياز على بقية الفئات وهذا هو موقف أبوي تجاه شرائح المجتمع العراقي وليس موقفا سياسيا الزاميا.

٣- فلقد كانت مرجعية أية الله (السيد علي السيستاني) ترى بان الأمور ستتحسن عند إجراء الانتخابات حيث سيأخذ كل ذي حق حقه، إلا أن ظهور تقصير واضح من قبل الذين تصدوا للعمل السياسي في العراق من مختلف المكونات، من خلال ظهور التقسيم الطائفي- المحاصصة الطائفية- للحكم في العراق وليس على أساس الكفاءة والمؤهلات، كذلك استشرى الفساد المالي والإداري في كل مفاصل الدول وعلى مختلف المستويات الذي لم يشهده العراق خلال تاريخه السياسي، وأخيرا أدى هذا التناحر بين الكتل السياسية والفساد المالي إلى سوء الخدمات وتزايد مستويات الفقر وسرقة المال العام، ودخول المجموعات الإرهاب من خلال تنظيم داعش الإرهابي والاستيلاء على مساحات واسعة من العراق، وعلى الرغم من التحذير المستمر للمرجعية الدينية للسياسيين من خطورة هذه الأمور على مستقبل العراق، ودعواتها المستمرة إلى الالتزام بحرية الشعب وتوفير العيش السليم له والحفاظ على المال العام، ومطالبتها المواطنين وفي بداية أي انتخابات على مستوى النواب أو المحافظات، إلى الاختيار على أساس الكفاءة والنزاهة لتولي المناصب العليا في البلاد، وذلك في محاولة لتغيير الوضع القائم وإنهاء حالة الانقسام والفساد المستشري بالطرق الديمقراطية عن طريق الانتخابات، إلا إن الوضع بقي على حاله ولم يتغير، بل زاد من سوء الأمور إلى الأزمة الاقتصادية لانخفاض أسعار النفط، كل هذا قاد المرجعية إلى تصاعد دورها في الأمور السياسية للبلاد، وعدم ترك الأمور بيد السياسيين الحاليين.

٤- بعد وصول التنظيمات الإرهابية إلى المناطق المقدسة والأهلة بالسكان، وقتلها الآلاف من العراقيين في الموصل وصلاح الدين على أساس طائفي، وعدم وجود قوات عسكرية نظامية من الجيش والشرطة قادرة على وقف تقدم الإرهاب، أدركت المرجعية الدينية خطورة الوضع الأمني الحالي، واحتمال انجرار البلاد للحرب الأهلية الشاملة، لذا جاء دعوة المرجعية الدينية لكل العراقيين إلى الجهاد الكفائي للدفاع عن الوطن والمقدسات، وتشكيلها لقوات الحشد الشعبي ودعمهم بالمال والسلاح، إذ إن تخاذل السياسيين والانقسام بين الكتل والأحزاب السياسية، دفعها لان تأخذ زمام المبادرة في الدفاع عن الوطن والمقدسات والشعب.

٥- تسعى المرجعية الدينية للاحتفاظ بالطابع الإسلامي للعراق، خاصة في الوقوف بوجه الإحلال والمد التكفيري، ولذا لم توافق على الوجود الأميركي لوقت طويل، كما إن القيادات السياسية كانت تحاول كسب رضا المرجعية الدينية ومباركتها لخطواتها وقراراتها، كما حدث في الانتخابات السابقة لاكتساب الشرعية، كذلك رفضت أغلب هذه القيادات السياسية تواجد الاحتلال في العراق ودعت لا خراجه.

٦- تتمتع المرجعية الدينية في العراق بالتأييد الشعبي الواسع ومن مختلف شرائح ومكونات المجتمع، وذلك لمواقفها الوطنية التي لم تفرق بين مكون وآخر، وتصديها لدعم القيادات السياسية في العراق تحقيقاً لتوازن سياسي، وتحقيقاً لسلم اجتماعي لعدم وقوع حرب طائفية أو أهلية وصولاً إلى استقرار المجتمع العراقي داخلياً، فقد دعت للتهدة في العديد من الإحداث ومنها تفجير الإمامين العسكريين عليهم السلام، لقد كانت المرجعية الدينية واعية للمخططات الأمريكية التي تحاك ضد العراق ومحاوله إثارة الحرب الطائفية فيه، فكان لهذا التأييد الشعبي الواسع لها بمثابة دعوة شعبية لتدخل المرجعية الدينية في الشؤون العامة للبلاد، وعدت الملجأ الأول والأخير للعراقيين للوقوف بوجه السياسة الإدارية الغير فعالة في العراق .

٧- بعد المظاهرات الأخيرة المطالبة بالإصلاح والخدمات، دعت المرجعية الدينية عبر وكلائها في كربلاء إلى الاستجابة لمطالب المتظاهرين وتوفير الخدمات لهم والقيام

بالإصلاحات الضرورية، لقد سبقت المرجعية هذه الدعوات بسنوات عديدة، إذ ومنذ الاحتلال دعت إلى الإصلاح السياسي وتوفير الخدمات والأمن للشعب العراقي، لهذا كانت دعوة المرجع الأعلى (آية الله العظمى السيد علي السيستاني) ومن خلال وكيل المرجعية في كربلاء في خطب الجمعة الحكومة العراقية باتخاذ "خطوات جادة" لتحسين الأوضاع في البلاد غداة تظاهرات عمت المحافظات العراقية وقال: "إن المرجعية الدينية العليا إذ تقدر عاليا أداء المواطنين الأعزاء ممن شاركوا في مظاهرات يوم أمس بصورة سلمية حضارية ومن لم يشاركوا تحسبا لمخاطر استغلالها من قبل ذوي المآرب الخاصة تدعو مجلس النواب والحكومة العراقية إلى اتخاذ خطوات جادة وملموسة في سبيل تحسين الخدمات العامة ولاسيما الطاقة الكهربائية ومفردات البطاقة التموينية وتوفير فرص العمل للعاطلين ومكافحة الفساد المستشري في مختلف دوائر الدولة، وقبل هذا وذاك: اتخاذ قرارات حاسمة بإلغاء الامتيازات غير المقبولة التي منحت للأعضاء الحاليين والسابقين في مجلس النواب ومجالس المحافظات ول كبار المسؤولين في الحكومة من الوزراء وذوي الدرجات الخاصة وغيرهم والامتناع عن استحداث مناصب حكومية غير ضرورية تكلف سنويا مبالغ طائلة من أموال هذا الشعب المحروم وإلغاء ما يوجد منها. إن المرجعية الدينية التي طالما أكدت على المسؤولين ضرورة العمل على تحقيق مطالب الشعب المشروعة تحذر من مغبة الاستمرار على النهج الحالي في إدارة الدولة ومما يمكن أن ينجم عن عدم الإسراع في وضع حلول جذرية لمشاكل المواطنين التي صبروا عليها طويلا"، كما أكد المرجع الأعلى أيضا على: "إن المرجعية الدينية العليا في الوقت الذي تؤكد على تعاطفها مع مطالب المواطنين المشروعة وحقهم في التعبير عن آراءهم بصورة سلمية، تبدي قلقها من أن تخرج التظاهرات التي دعا إليها بعض الأطراف عن السيطرة وتستغل من قبل ذوي المآرب والأجندات الخاصة وتؤدي إلى إزهاق الأرواح والتعدي على الممتلكات العامة والخاصة، ولذلك تهيب بالمواطنين أن يكونوا على حذر من هذا الأمر.

٨- إن القوة الناعمة التي اعتمدت عليها المرجعية الدينية في النجف، التي تعتمد على أسلوب التصاعد الهادئ، في نبرة المطالبة بالتغيير والإصلاح، وهو أسلوب دبلوماسي نموذجي جديد، يستحق فعلاً أن يكون مدرسة مستقلة بذاته؛ لأن المرجعية نجحت بأدوات وطرق بسيطة تمتلكها- بسيطة من حيث عدم امتلاكها لأي جناح من أجنحة السلطة- من أن تغير الكثير من المعادلات، دون الخروج عن أطر النسقية الديمقراطية الحاكمة في البلد، إذ إن المظاهرات التي حصلت في العراق، لم تكن عفوية، بل أنها جاءت متناغمة مع منهج التصاعد البطيء، الذي اتبعته المرجعية الدينية، في تصعيد خطابها الإصلاحي، ضد فساد سلطات الدولة ومؤسساتها، إلى درجة وصلت فيها حالة التناغم بين الجمهور وبين المرجعية، بأن يكون كلام المرجعية شعارات ترفع، ومطالبات رسمية تقدم من قبل الجماهير، مع انصياح عجيب من قبل الحالة العامة للمتظاهرين مع توصيات المرجعية، في ضبط إيقاع المظاهرات، وضبط الحالة الانفعالية، وفورة الغضب لدى الجمهور في مجملها العام.

ومن هذا كله تثبت لنا المرجعية الرشيدة إنها لها الدور الفاعل والذراع الطولي في عملية بناء المؤسسات، والقيام بالتغيير والإصلاح، إذ لا يوجد أي دور ملموس للسياسيين ورجال الدولة العراقية في حركة الإصلاح والتغيير الأخيرة، فمن خلال أدواتها البسيطة المعتمدة على ثقة الجمهور بها، وبنزاهتها وبجالتها الأبوية، ومن حسن وصفه وفعله من السياسيين، لا يمكن إعطائه دور أكبر من دور المنفذ لتوصياتها؛ أحدثت المرجعية الدينية ثورة للمطالب والإصلاح، وإن دورها سوف يكون له وقع خاص في إحداث العراق اللاحقة، فقد استجاب لمطلبها كل السياسيين العراقيين، سنة وشيعة وكرد، إذ إن تصويت البرلمان على حزم الإصلاح في البرلمان وبوقت قصير جداً ما كان لتحدث لو لا تدخل المرجعية الدينية، كما إن ضبط الشارع والمظاهرات هو الآخر ما كان إن يكون سلمياً لولا دعوة المرجعية إلى سلمية المظاهرات، واحترام المؤسسات العامة، فقد رأينا سابقاً كيف تحولت مظاهرات واعتصامات أهل الانبهار والموصل - رغم الفارق الكبير

بين هذه الظواهر وتلك- الى أعمال عنف، وإيواء المعارضين للعملية السياسية ، والطائفيين، والسبب هو عدم وجود مرجعية دينية تقودهم نحو السلمية والتهدة. وما زالت المرجعية الدينية الرشيدة وعلى رأسها (اية الله العظمى السيد علي السيستاني) ترقب الأحداث يومياً وبدقة، وتسعى للحفاظ على التظاهرة التي غايتها الإصلاح، وأن لا تُجبر لجهة سياسية، وبالأخص الجهاات الرسمية والحزبية التي قد تنبري لاحتواء هذه التظاهرة بالمال وبالوعود الوردية الكاذبة، لأنه من الخطر أن تقدم الجهاات الحزبية المتهاكة على المنصب والمال لتبنى تلك التظاهرات، كم لا بد لنا أن لا ننسى الدور الذي يلعبه البعثيون في مراقبة الساحة السياسية والعمل بالخفاء لاستغلال الموقف لصالح أجنداتهم الخاصة. وإن تظاهرة السابع من آب من هذا العام أظهرت أهمية الدور الذي تلعبه المرجعية الدينية في تجسيد المشروع المقاوم للفساد المنتشر في جميع مرافق الدولة داخل البرلمان التشريعي والحكومة التنفيذية بسبب المحاصصة والشاركة البغيضين ، كما أظهرت التظاهرة أهمية الحشد الشعبي الطبيعية للدفاع عن المشروع الإصلاحي للدولة العراقية بدءاً من مقاومة الإرهاب وانتهاء بمقاومة الفساد المستشري في أوساط الطبقة السياسية والطبقة الحاكمة، ولقد آن الأوان للشروع بعملية الإصلاح السياسي والأخلاقي، ومحاربة الفساد بتغيير بعض بنود الدستور لإنهاء حالات الجنوح السياسي والقانوني.

الخاتمة :

بعد هذا التجوال الممتع والجميل في مواقف المرجعية الرشيدة وأثرها على السلم الأهلي نصل إلى الخاتمة التي نوجزها :

- ١-لقد أثبتت المرجعية الرشيدة بأنها الصمام الأمان ، ليس للمسلمين فقط بل لجميع أطياف الشعب العراقي
- ٢-لقد اثبت الحشد الشعبي بأنه الاداة الرادعة لكل مخططات الاستعمار ودوائره الامبريالية

٣- ترى المرجعية أن دورها يعني الإشراف على شؤون المؤمنين الروحية والعبادية والاجتماعية وهي تكليف وليس تشريف وهي قبل كل شيء مقام ديني اجتماعي وليست مركزا سياسيا.

٤- إن تدخل المرجعية في الحياة السياسية، نابع من مواقفها وحرصها الشديد على أن ينال كل العراقيين حقوقهم، وان لا يكون هنالك تمييز لشريحة معينة على حساب بقية شرائح الأمة وهو يتماشى مع ما تدعو إليه المرجعية إلى الجهاد الكفائي للدفاع عن الوطن والمقدسات، تسعى المرجعية الدينية للاحتفاظ بالطابع الإسلامي للعراق، خاصة في الوقوف بوجه الاحتلال والمد التكفيري.

٥- من إحلال السلم والعدالة الاجتماعية لكافة مكونات الشعب العراقي جاء دعوة المرجعية الدينية لكل العراقيين

٦- على الرغم من التأييد الشعبي الواسع لها ، الا أنها لم تفرق بين مكونات الشعب العراقي تحقيقا لتوازن سياسي، وتحقيقا لسلم اجتماعي لعدم وقوع حرب طائفية او أهلية وصولا الى استقرار المجتمع العراقي داخليا.

٧- نجحت المرجعية بأدوات وطرق بسيطة تمتلكها من حيث عدم امتلاكها- لأي جناح من أجنحة السلطة- من أن تغير الكثير من المعادلات، دون الخروج عن أطر النسقية الديمقراطية الحاكمة في البلد .

٨- تراكم الأزمات واستفحال الإخفاقات في الشأن العراقي دفع المرجعية الرشيدة في النجف الاشرف الى مخاطبة الحكومة العراقية بلسان الشعب بضرورة الإصلاح ومحاسبة الفاسدين

المقترحات:

ولأجل تطوير وجود وعمل الحوزة الدينية في الشؤون السياسية بصورة أكثر فاعلية، نقترح إن يتم إشراك علماء الدين من ذوي الخبرة والاختصاص في مناصب في السلطة القضائية والمؤسسات المدنية الأخرى في الدولة، لأجل العمل على التزام الدولة بحقوق المواطنين، ومنع المسؤولين من التعدي على حقوق المواطنين والمال العام، وتطمين

الشعب من إن المرجعية الدينية قريبة من صنع القرار ومهتمة بتنفيذ مطالب المواطنين، وأخيراً تشكيل مجلس شورى مرجعي موحد ، يجمع كل مراجع الدين في الحوزات الدينية المختلفة ، لتشكيل قيادة موحدة للتشاور في إدارة شؤون البلاد وتوحيد دورها القيادي في المجتمع.

المحور الثالث الإصلاح الاجتماعي: الخطاب المرجعي الاجتماعي وأثره في تحقيق السلم المجتمعي
الملخص:

لقد كان للخطاب المرجعي للمرجعية الدينية الشريفة دور فاعل في تحقيق السلم المجتمعي وفي أحداث العراق والمنطقة قبل وبعد سقوط النظام لا يمكن لأحد إن يتجاهله وهو بحاجة إلى مزيد من الدراسات، إذ يعود تاريخ هذا الدور الاجتماعي في صميم السياسة بالعراق، حيث دعا علماء الشيعة ومن خلال دورهم الاجتماعي للجهاد ضد المحتل الأجنبي، وساهم بعضهم في القتال فعلاً، وكان برنامجهم الاجتماعي يدعو لاستقلال العراق وتأسيس حكومة وطنية تخدم الشعب العراقي. وبعد ٢٠٠٣م وسقوط الصنم تنامي الدور الاجتماعي للمرجعية الدينية في الشؤون العامة وبعد صعود التيارات السياسية الإسلامية والقومية والمدنية إلى السلطة في العراق اثر سقوط النظام البائد ، ظهرت بعض الأصوات الشعبية تطالب بإشراف ورعاية المرجعية الدينية في النجف الاشرف وعلى رأسها (آية الله السيد علي السيستاني) للعملية السياسية في العراق وعدم ترك الأمور بيد الاحتلال وتلك التيارات السياسية المختلفة. وفعلاً دعت المرجعية الدينية الشريفة ضرورة تحقيق السلم المجتمعي وإلى اخذ رأي الشعب في كل الأمور التي تخص البلد ابتداءً من الدعوة لتشكيل حكومة عراقية وإنهاء سلطة الاحتلال، ثم الدعوة لكتابة دستور دائم للبلاد من قبل العراقيين والدعوة أيضاً لإجراء انتخابات حرة ونزيهة لانتخابات أعضاء المجالس المختلفة، (مجلس النواب، ومجالس المحافظات والاقضية والنواحي)، لذلك كان- ولا يزال- للمرجعية الدينية في النجف الاشرف دور اجتماعي مهم في المرحلة الراهنة لأجل تشخيص نقاط القوة والضعف في

الأداء السياسي لتلك التيارات والأحزاب السياسية العراقية، ثم تصاعد هذا الدور وبشكل لافت للنظر بعد دخول تنظيم داعش الإرهابي للعراق وسيطرته على أجزاء مهمة في الموصل والانبار وكركوك وصلاح الدين، والمتمثل بفتوى الجهاد الكفائي لصد التنظيمات الإرهابية والدفاع عن الوطن والمقدسات وأخرها الوقوف مع الشعب في مطالبته بالتغيير ومحاسبة المسؤولين المقصرين والفاستدين وتوفير الخدمات للشعب وصولاً إلى السلم المجتمعي

أن الكتابة عن الدور الاجتماعي للمرجعية الدينية يتطلب منا التمعن والتبصر بتلك الانتصارات والبحث عن القوة الحقيقية الكامنة وراء تلك الحشود العظيمة المؤيدة لهذا الدور ، لهذا ارتأينا أن نقسم البحث إلى ثلاثة مباحث هي:-

١- ومضات تاريخية للدور الاجتماعي للمرجعية ومن خلال فتاويه .

٢- الخطاب المرجعي الاجتماعي وفتاوى الجهاد المقدس.

٣- الدور الاجتماعي للمرجعية وتحقيق السلم المجتمعي.

لنختتم بحثنا بخاتمة ونتائج للبحث ومن ثم قائمة بأهم المصادر الداعمة للبحث

The third axis is social reform

The social reference discourse and its impact on achieving societal peace

M/ Summary of the research

Dr. Abdul-Karim Jaafar Al-Kashfi / Former Director of Diyala Education
Researcher Hadi Hassan Shuwaikh / Secretary General of the Ashur
Foundation for Development and Human Rights

The reference discourse of the honorable religious authority had an active role in achieving societal peace and in the events of Iraq and the region before and after the fall of the regime. their social role of jihad against the foreign occupier. Some of them actually participated in the fighting, and their social program called for the independence of Iraq and the establishment of a national government that would serve the Iraqi people. After ٢٠٠٣ AD and the fall of the idol, the social role of the religious

authority in affairs grew, and after the rise of Islamic, national and civil political currents to power in Iraq following the fall of the former regime, some voices appeared. The people demand the supervision and care of the religious authority in Najaf, headed by (Ayatollah Seyyed Ali al-Sistani) for the political process in Iraq and not to leave matters in the hands of the occupation and those various political currents. Indeed, the honorable religious authority called for the need to achieve societal peace, and to take the opinion of the people in all matters that pertain to the country, starting with the call for the formation of an Iraqi government and the end of the occupation authority, then the call for the Iraqis to write a permanent constitution for the country, and the call for free and fair elections for the members of the various councils (The House of Representatives, and the provincial, district and sub-district councils), so the religious authority in Najaf had an important social role in the current stage in order to diagnose the strengths and weaknesses in the political performance of those Iraqi political currents and parties, and then this role escalated remarkably after The terrorist organization ISIS entered Iraq and took control of important parts of Mosul, Anbar, Kirkuk and Salah al-Din. and represented

With the fatwa of sufficient jihad to repel terrorist organizations and defend the homeland and sanctities, the last of which is standing with the people in their demand for change, holding negligent and corrupt officials accountable, and providing services to the people, leading to social peace.

Writing about the social role of the religious authority requires us to reflect on these victories and search for the real strength behind those great crowds supporting this role. That is why we decided to divide the research into three sections:

١- Historical flashes of the social role of the reference and through his fatwas.

٢- The social reference discourse and the fatwas of holy jihad.

٣- The social role of reference and the achievement of community peace.

To conclude our research with a conclusion and results of the research, and then a list of the most important sources supporting the research

المصادر:

- القرآن الكريم
- الإسلام يقود الحياة.، محمد باقر الصدر، مجمع الثقلين العلميط، ٣، بغداد، ٢٠٠٤.
- الثورة العراقية الكبرى، عبد الرزاق الحسيني، مؤسسة المحبين، قم، ١٤٢٦ هـ.
- الحراك الجماهيري الشعبي الواسع والتغير في البلدان العربية.. د. علي عودة العقابي. دار الضياء. بغداد ٢٠١٣.
- دور علماء الشيعة في مواجهة الاستعمار، سليم الحسيني، مؤسسة الثقلين، دمشق، د.ت.
- ربيع الشعوب، وخريف الدكتاتوريات، اكرم الحكيم، مطبعة العدالة، بغداد ٢٠١٢.
- السيد علي الحسيني السيستاني، حياته فكره، اصدار مكتبة الحضارة، بيروت لبنان ٢٠١٠.
- في ظلال نهج البلاغة، محمد جواد مغنية، دار التيار، بيروت لبنان، ٢٠١٣.
- موجز تاريخ العراق السياسي الحديث، مختار الاسدي، مركز الشهيدان الصدرين للدراسات والبحوث، ط ١، ٢٠١٤.
- موجز تاريخ العراق السياسي الحديث، مختار الاسدي، مركز النهرين الصدرين للدراسات والبحوث / النجف، ٢٠٠١.
- موسوعة السياسة العراقية، د. حسن لطيف الزبيدي، دار العارف، بيروت، ٢٠١٢، ط ٢.